التَّمهيد

ويشتمل على ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: بيان بعض المصطلحات العقدية، وتعريفها.

ونبدأ هذه المصطلحات بذكر تعريف العقيدة نفسها.

١ - **فالعقيدة في اللغة**: مأخوذة من العقد، وهو الشد والربط والإيثاق والثبوت والإحكام(١).

وفي الاصطلاح: الإيمان الجازم بالله تعالى، وبما يجب له من التوحيد، والإيمان بملائكته وكتبه، ورسله، واليوم الآخر، والقدر خيره وشرِّه، وبما يتفرع عن هذه الأصول ويلحق بها(٢) مما هو من أصول الدين.

وقد أطلق كثير من السلف على العقيدة الصحيحة اسم (السُّنَّة)، وذلك لتمييزها عن عقائد ومقولات الفرق الضالة، لأن العقيدة الصحيحة - وهي عقيدة أهل السنة والجماعة - مستمدة من سنة النبي صلى الله عليه وسلم، التي هي مبينة للقرآن.

وقد ألَّف بعض السلف كتباً في العقيدة أسموها (السنة)، ومنها كتاب

---

(١) لسان العرب، مادة (عقد).

(٢) رسالة العقيدة الصحيحة لشيخنا عبدالعزيز بن باز ص ٣، ٤، ورسالة مجمل أصول أهل السنة والجماعة ص٥.

(السنة) للإمام أحمد بن حنبل، وكتاب (السنة) لابن أبي عاصم، وغيرهما[1].

كما أطلق بعض العلماء على العقيدة اسم (أصول الدين)، وذلك أن ملة النبي صلى الله عليه وسلم تنقسم إلى اعتقاديات وعمليات، والمراد بالعمليات علم الشرائع والأحكام المتعلقة بكيفية العمل، كأحكام الصلاة والزكاة والبيوع وغيرها، وتسمى (فرعية)، أو (فروع)، فهي كالفرع لعلم العقيدة، لأن العقيدة أشرف الطاعات، ولأن صحتها شرط في قبول العبادات العملية[2]، فإذا

---

(١) ينظر آخر كتاب السنة لابن أبي عاصم ٢/ ٦٤٥ ـ ٦٤٧، جامع العلوم والحكم: شرح حديث العرباض ص٣٩٥، كشف الأسرار على أصول البزدوي ١/ ٨، لوائح الأنوار ١/ ١٤٧، حكم الانتماء ص٤٦.

(٢) قال في الدرة المضية:

وبعد فاعلم أن كل العلم ... كالفرع للتوحيد فاسمع نظمي

لأنه العلم الذي لا ينبغي ... لعاقل لفهمه لم يبتغ

ينظر الدرَّة المضيّة مع شرحها لوامع الأنوار البهية: المقدمة، جـ١ ص٤، وص٥٧.

فهذا الإطلاق ينطبق على غالب مسائل العقيدة، كما أن بعض مسائل الأحكام العملية يعتبر من الأمور المهمة في الدين، كالعلم بوجوب الواجبات الظاهرة، مثل أركان الإسلام، ومثل تحريم المحرمات المجمع عليها إجماعاً قطعياً، ونحو ذلك من الأحكام العملية المجمع عليها، والتي من جحدها كفر ـ كما سيأتي عند الكلام على كفر الجحود في الباب الثالث إن شاء الله تعالى ـ.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «الحق أن الجليل من كل واحد من الصنفين مسائل أصول، والدقيق مسائل فروع». ينظر مجموع الفتاوى فصل في جمل مقالات الطوائف ٦/ ٥٦، وينظر أيضاً ٣/ ٣٦٤-٣٦٧، و١٩/ ١٣٤، و٢٣/ ٣٤٦، ٣٤٧.

وبما أن غالب مسائل العقيدة من الأصول وغالب المسائل العملية من الفروع فقد اصطلح على تسمية العقيدة (أصول الدين) وعلى تسمية الأحكام العملية (الفروع)، ولهذا أسمى بعض العلماء مؤلفاتهم في العقيدة باسم (أصول الدين)، مثل: (الإبانة عن أصول الديانة) لأبي الحسن =

فسدت العقيدة لم تقبل العبادة، وبطل أجرها، كما قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴿٦٥﴾﴾ [الزمر: ٦٥].

قال ابن أبي العز في مقدمة شرح الطحاوية: «أما بعد، فإنه لما كان علم أصول الدين أشرف العلوم، إذ شرف العلم بشرف المعلوم(١) - وهو الفقه الأكبر بالنسبة إلى فقه الفروع، ولهذا سمى الإمام أبو حنيفة - رحمه الله تعالى- ما قاله وجمعه في أوراق من أصول الدين (الفقه الأكبر) - وحاجة العباد إليه فوق كل حاجة، وضرورتهم إليه فوق كل ضرورة، لأنه لا حياة للقلوب ولا نعيم ولا طمأنينة إلا بأن تعرف ربها ومعبودها وفاطرها بأسمائه وصفاته وأفعاله، ويكون مع ذلك كله أحب إليها مما سواه، ويكون سعيها فيما يقربها إليه دون غيره من سائر خلقه..».

هذا وقد أطلق بعض العلماء على العقيدة اسم (**الفقه الأكبر**)، وذلك لأن العقيدة هي أصل الدين، والفقه العملي - الذي يسمى (الفقه الأصغر) - فروعه، كما سبق.

وقد ألّف الإمام أبوحنيفة رسالة في العقيدة أسماها (الفقه الأكبر)(٢).

= الأشعري، و(مسائل من أصول الديانات) لأبي يعلى، و(سلم الوصول إلى علم الأصول) للحكمي، وغيرها. وينظر: عقيدة السلف للصابوني ص١٥٩، ١٦٠، التفريق بين الأصول والفروع للدكتور سعد الشثري.

(١) قال البزدوي في كشف الأسرار ١/ ٨ عند كلامه على هذه المسألة: «لأن شرف العلم وعظمته بحسب المعلوم، ولا معلوم أكبر من ذات الله تعالى وصفاته، الذي يبحث فيه هذا العلم».

(٢) قال الشيخ محمد بن إبراهيم المفتي الأسبق للمملكة كما في فتاويه ١٢/ ١٤٣ عن نسبة هذا =

٢- أهل السنة والجماعة:

هم أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلّم ومن تبعهم بإحسان إلى يوم القيامة(١).

وهم: المتمسكون بالعقيدة الصحيحة الخالية من شوائب البدع والخرافات وهي العقيدة التي كان عليها رسول الله صلى الله عليه وسلّم واتفق عليها أصحابه رضي الله عنهم(٢).

وقد سُمُّوا (أهل السنة) لعملهم بمقتضى سنة النبي صلى الله عليه وسلّم المبينة للقرآن، عملاً بقوله صلى الله عليه وسلّم: «عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي، عضّوا عليها بالنواجذ»(٣)، فهم يعلمون أن هدي

= الكتاب لأبي حنيفة: «شهرته معروفة، معلومة، ثابت عن أبي حنيفة بالأسانيد الثابتة». وينظر: مقدمة شرح الطحاوية ص ٥، وكشف الأسرار للبزدوي ١/ ٨.

(١) التنبيهات السنية ص١٥.

(٢) ينظر آخر العقيدة الواسطية ص١٨٣، ومجموع فتاوى ابن تيمية ٣/ ١٥٩، ٣٤٦، ٣٧٥، وفتاوى السعدي ص٦٣، ٦٤، وقد أقر هذا التعريف بعض المخالفين لأهل السنة. ينظر الفصل في الملل ٢/ ١١٣، وتلبيس إبليس الباب الثاني ص٢٥، ٢٦، والأمر بالاتباع للسيوطي ص٨١.

(٣) رواه الإمام أحمد (١٧١٤٢)، ومن طريقه أبو داود (٤٦٠٧) عن الوليد بن مسلم، حدثنا ثور بن يزيد، ورواه الترمذي (٢٦٧٦): حدثنا علي بن حجر قال: حدثنا بقية بن الوليد، عن بحير بن سعد، كلاهما عن خالد بن معدان، حدثني عبد الرحمن بن عمرو السلمي وحجر ابن حجر، قالا: أتينا العرباض بن سارية. وسنده صحيح، رجاله شاميون ثقات، وعبدالرحمن وحجر من كبار تابعي أهل الشام أو مخضرميهم، كما أشار إلى ذلك أبو زرعة الدمشقي ويعقوب، وأيضا أحدهما متابع للآخر، فتعضد رواية أحدهما رواية الاخر. ورواه الترمذي (٢٦٧٦): حدثنا علي بن حجر، قال: حدثنا بقية بن الوليد، عن بحير بن سعد، عن خالد بن معدان، عن عبد الرحمن =

النبي صلى الله عليه وسلّم خير الهدي، فقدموه على هدي من سواه.

وسُمُّوا (الجماعة) لأنهم اجتمعوا على اتباع سنة النبي صلى الله عليه وسلم وما أجمع عليه سلف هذه الأمة، فهم قد اجتمعوا على الحق، وعلى عقيدة الإسلام الخالية من الشوائب(١).

وأيضاً فقد سمى النبي صلى الله عليه وسلم الفرقة الناجية المتبعة لسنته وطريقة أصحابه - وهم أهل السنة والجماعة- سماهم (الجماعة)، فقد ثبت عن معاوية بن أبي سفيان ـ رضي الله عنهما قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم: «إن أهل الكتابين افترقوا في دينهم على ثنتين وسبعين ملة، وإن هذه الأمة ستفترق على ثلاث وسبعين ملة - يعني الأهواء - كلها في النار إلا واحدة، وهي الجماعة،

= بن عمرو السلمي، عن العرباض به، وزاد: "فمن أدرك ذلك منكم"، وهي زيادة شاذة؛ لتفرد علي بن حجر البغدادي بها عن بقية الشامي، وقد تابعه أبو عتبة أحمد بن الفرج، عند قوام السنة في الترغيب (٣٤٢)، لكن روايته عن بقية ساقطة، ينظر: تهذيب التهذيب (١/ ٦٨)، ورواه ابن أبي عاصم في السنة (٢٨ - ٣٠)، والطبراني في الكبير (١٨/ ٢٤٨)، رقم (٦٢٣)، وفي مسند الشاميين (٦٩٧) من أربع طرق، ثلاثة منها صحيحة عن أبي اليمان، ثنا إسماعيل بن عياش، عن أرطاة بن المنذر، عن مهاصر بن حبيب، عن العرباض. وهذا سند شامي حسن، إن ثبت سماع مهاصر من العرباض، والأقرب أنه لم يسمع منه؛ لأن بين وفاتيهما ما يقرب من ٦٠ سنة، وذكر الطبراني زيادة الترمذي في المعجم، ولم يذكرها في المسند. ورواه ابن ماجة (٤٢) من طريق عبد الله بن العلاء عن يحيى بن أبي المطاع عن العرباض. وهذا سند شامي، رجاله محتج بهم، لكن ذكر بعضهم أن ابن أبي المطاع لم يسمع من العرباض. وهذان الإسنادان يزيدان الطريق الأول قوة، فهو حديث صحيح بلا شك. وقد جوّد إسناده الحافظ أبو نعيم، كما في جامع العلوم (٢/ ١٠٩)، وقال الترمذي "حسن صحيح".

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ٣/ ١٥٧، ٣٥٨، شرح الواسطية لمحمد خليل هراس ص١٦، شرح الواسطية للشيخ محمد بن عثيمين ١/ ٥٢.

وإنه سيخرج في أمتي أقوام تجارى بهم تلك الأهواء كما يتجارى الكَلَبُ[1] بصاحبه..»[2].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية بعد كلام له: «ولهذا وصفت الفرقة الناجية بأنها أهل السنة والجماعة، وأما الفرق الباقية فإنهم أهل الشذوذ والتفرق والبدع والأهواء، وشعار هذه الفرق مفارقة الكتاب والسنة والإجماع. فمن قال بالكتاب والسنة والإجماع كان من أهل السنة والجماعة»[3].

وهذه التسمية (أهل السنة والجماعة) وصف صادق يميز أهل العقيدة

---

(١) الكَلَب بفتح اللام مرض يصيب الكلب، فيصيبه شبه الجنون، فإذا عض إنساناً أصيب الإنسان بهذا المرض، وأصيب بالعطش الشديد، ولا يشرب، حتى يموت. ينظر النهاية ٤/ ١٩٥، لسان العرب ١/ ٧٢٣.

(٢) رواه الإمام أحمد (١٦٩٣٧)، ومن طريقه أبو داود (٤٥٩٧): حدثنا أبو المغيرة، ورواه أبو داود: حدثنا عمرو بن عثمان، حدثنا بقية، كلاهما عن صفوان، قال: حدثني أزهر بن عبد الله الهوزني، عن أبي عامر عبد الله بن لحي، قال: حججنا مع معاوية. وسنده حسن. رجاله شاميون يحتج بهم، وأزهر تابعي وثقه ابن حبان والعجلي، وروى عنه جمع، وروى رواية لها ما يؤيدها، فروايته هنا لها قوة. وقد صححه جمع من الحفاظ، وله شاهد من حديث أنس رواه ابن ماجه (٣٩٩٣)، وابن أبي عاصم (٦٤)، والآجري في الشريعة ص١٦، ١٧ من طرق بعضها غير محفوظ وبعضها واهي، وأحسنها: ما رواه أحمد (١٢٢٠٨): حدثنا وكيع، عن عبد العزيز يعني الماجشون، عن صدقة بن يسار، عن النميري، عن أنس. والنميري ضعيف، فهذه الرواية تقوي حديث معاوية، فهو بها صحيح. وينظر: السلسلة الصحيحة (٢٠٤)، وله شاهد آخر من حديث عوف بن مالك رواه ابن ماجه (٣٩٩٢) وهو غير محفوظ، وله شاهد ثالث من حديث سعد رواه المروزي في السنة (٥٧) وسنده ضعيف. وقد صحح هذا الحديث الإمام ابن تيمية كما في مجموع الفتاوى ٣/ ٣٤٥، وحسن الحافظ في تخريج الكشاف ص٦٣ حديث معاوية، وصحح البوصيري حديث أنس في الزوائد ٤/ ١٨٠.

(٣) مجموع الفتاوى ٣/ ٣٤٥، ٣٤٦.

الصحيحة وأتباع الرسول صلى الله عليه وسلّم **عن الفرق الأخرى التي تسير على غير طريقة النبي صلى الله عليه وسلم**، فمن هذه الفرق من يأخذ عقيدته من عقول البشر وعلم الكلام الذي ورثوه عن فلاسفة اليونان، فيقدمونها على كلام الله وسنة رسول الله **صلى الله عليه وسلم**، فيردون النصوص الشرعية الثابتة أو يؤولونها لمجرد أن بعض العقول البشرية لم تقبل أو لم تستسغ ما دلت عليه هذه النصوص. ومن هذه الفرق: الفلاسفة، والقدرية، والماتوريدية، والجهمية، والمعتزلة، والأشاعرة الذين قلَّدوا الجهميَّة في بعض آرائهم.

ومن هذه الفرق من يأخذ عقيدته من آراء مشايخهم وأئمتهم المبنية في كثير من الأحيان على الهوى، كالصوفية والرافضة وغيرهم، فيقدمون كلامهم على كلام الله وكلام رسوله خير البشر محمد صلى الله عليه وسلّم.

كما أن هذه الفرق منها من تنتسب إلى من أسسها وأنشأ أصولها العقديَّة، كالجهمية نسبة إلى جهم بن صفوان، والأشاعرة نسبة إلى أبي الحسن الأشعري - وإن كان الأشعري رجع عن هذه العقيدة إلى عقيدة أهل السنة والجماعة[1]، لكن مقلِّدوه استمروا على عقيدته المخالفة لطريقة النبي صلى الله عليه وسلّم التي رجع عنها -، والأباضية نسبة إلى عبدالله بن أباض، وغيرهم.

ومن هذه الفرق من تنتسب إلى بعض آرائها العقدية المخالفة للهدي النبوي، أو إلى بعض أفعالها السيئة، كالروافض نسبة إلى رفضهم إمامة أبي بكر

---

(١) وقد ألف بعد رجوعه إلى عقيدة أهل السنة كتاباً أسماه: (الإبانة عن أصول الديانة) وهو مطبوع، بين فيه أن عقيدة أهل السنة والجماعة هي الحق الذي يجب اعتقاده. وينظر: مجموع الفتاوى ٣/ ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٦١، ٢٦٢، معارج القبول ١/ ٣٧٧، ٣٧٨.

وعمر وتبرئهم منهما، والقدرية نسبة إلى نفي القدر، والخوارج نسبة إلى الخروج على الولاة، وغيرهم(١).

فعصم الله أهل السنة من الانتساب والاتباع لغير سنة المعصوم من الخطأ والزلل رسول الله محمد بن عبدالله صلى الله عليه وسلّم، المؤيد بالوحي من السماء، والذي لاينطق عن الهوى، إن هو إلا وحي يوحى، فليس لهم اسم ينتسبون إليه سوى (السنة)(٢).

وقد سأل رجلٌ الإمامَ مالك بن أنس، فقال: من أهل السنة يا أبا عبدالله؟ فقال: «الذين ليس لهم لقب يعرفون به، لا جهمي، ولا رافضي، ولا قدري»(٣).

وقد أطلق بعض العلماء على أهل السنة اسم (أصحاب الحديث) أو (أهل الحديث)، وذلك لأنهم اهتموا بأحاديث النبي صلى الله عليه وسلّم رواية ودراية(٤)، واتبعوا ما جاءت به من العقائد والأحكام(٥).

---

(١) التنبيهات السنية ص١٥.

(٢) مجموع فتاوى ابن تيمية ٣/ ٤١٥، ٤١٦، مدارج السالكين ٣/ ١٨٠ ـ ١٨٤، حكم الانتماء: الفصل السادس ص٣٧ ـ ٥١، التنبيهات السنية ص٥١.

(٣) رواه ابن عبدالبر في الانتقاء ص٣٥، وينظر ترتيب المدارك ١/ ١٧٢.

(٤) الرواية: ما يتعلق بنقل متن الحديث، وضبطه. والدراية: علم يعرف منه شروط الرواية وأحوال الرواة وشروطهم وأصناف المرويات، وما يتعلق بها، وهو ما يسمى: (مصطلح الحديث)، فأهل السنة اهتموا برواية الحديث وبوضع قواعد مصطلحه، ثم طبقوا هذه القواعد على تلك المرويات، فعرفوا الصحيح من الحديث، وعملوا به، وعرفوا الضعيف، فلم يعملوا به. ينظر: تدريب الراوي ١/ ٤٠، الوسيط في علوم ومصطلح الحديث لأبي شهبة (ص ٢٦).

(٥) معرفة علوم الحديث ص٢-٤، مجموع فتاوى ابن تيمية ٤/ ٩١-٩٥، حكم الانتماء ص٤٨.

و(الحديث) و(السنة) لفظان معناهما متقارب.

وأهل السنة كذلك هم الفرقة المنصورة[1] إلى قيام الساعة[2]، الذين ذكرهم النبي صلى الله عليه وسلّم بقوله: «لن تزال طائفة من أمتي منصورين، لا يضرهم من خذلهم حتى تقوم الساعة» رواه البخاري ومسلم، وغيرهما[3].

وهم الفرقة الناجية[4] المذكورة في حديث معاوية الذي سبق ذكره قريباً، وغيره.

٣- السلف:

السلف في اللغة: الجماعة المتقدمون: يقال: سلَف يسلُف أي مضى، وسلَفُ الإنسان: آباؤه المتقدمون[5].

وفي الاصطلاح: هم أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ومن تبعهم وسار

---

(١) أي التي أيدها الله تعالى وقواها على من خالفها وعاداها، وجعل الغلبة لها. ينظر التنبيهات السنية على الواسطية للرشيد ص٣٣، وشرح الواسطية للشيخ محمد العثيمين ٢/ ٣٧٧.

(٢) شرف أصحاب الحديث ص٢٥-٢٧، العقيدة الواسطية ص١٦، ١٨٣، مجموع فتاوى ابن تيمية ٢/ ١٥٩، السلسلة الصحيحة ١/ ٤٧٨-٤٨٦ شرح الحديث (٢٧٠).

(٣) رواه البخاري (٣٦٤٠)، ومسلم (١٩٢١) من حديث المغيرة، ورواه البخاري (٣٦٤١)، ومسلم (١٠٣٧) من حديث معاوية، ورواه مسلم (١٩٢٠) من حديث ثوبان، و(١٧٤) من حديث جابر بن سمرة، و(١٩٢٣) من حديث جابر بن عبدالله، و(١٩٢٤) من حديث عقبة بن عامر، ورواه الإمام أحمد ٥/ ٣٤، وابن حبان (٦١) من حديث قرة المزني بإسناد صحيح.

(٤) أي التي سلمت من البدع في الدنيا، ومن الهلاك والشرور في الدنيا والآخرة. ينظر العقيدة الواسطية مع شرحها التنبيهات السنية ص١٢، وشرح الواسطية لابن عثيمين ١/ ٥٠.

(٥) ينظر الصحاح، ولسان العرب، مادة (سلف).

على طريقتهم من أئمة الدين من أهل القرون الثلاثة المفضلة(١).

٤ - الخَلَف:

الخلف في اللغة: المتأخر، وكل من يجيء بعد من مضى(٢).

وفي الاصطلاح: **من خالف طريقة النبي صلى الله عليه وسلّم وأصحابه في باب العقائد** كالخوارج والرافضة، وكأهل الكلام الذين قدموا العقل البشري على النصوص الشرعية: كالجهمية والمعتزلة والأشاعرة والقدرية والمرجئة وغيرهم(٣).

وأهل السنة والجماعة يسيرون على منهج السلف، الذين في مقدمهم أصحاب النبي **صلى الله عليه وسلم**، وعلى رأسهم الخلفاء الراشدون أبوبكر وعمر وعثمان وعلي، امتثالاً لقوله **صلى الله عليه وسلم**: «**عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي عضوا عليها بالنواجذ**»(٤)، ولأن الله تعالى زكى إيمان الصحابة بقوله عز وجل: ﴿فَإِنْ ءَامَنُوا۟ بِمِثْلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ فَقَدِ ٱهْتَدَوا۟﴾ [البقرة: ١٣٧]، وبقوله سبحانه وتعالى: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ

---

(١) ينظر مقدمة شرح الطحاوية ص١٩، ولوامع الأنوار البهية ١/ ٢٠، والمدخل لابن بدران ص٤٢١، ٤٢٢، ونموذج من الأعمال الخيرية لمنير الدمشقي ص١٠، ١١، وشرح الواسطية للدكتور صالح الفوزان ص١٣٠، وشرح الواسطية للشيخ محمد بن عثيمين ٢/ ٣٧٢.
وقد أقر هذا التعريف للسلف كثير من الخلف من أهل الكلام. ينظر شرح الجوهرة للبيجوري ص٩١، وينظر: كتاب السنة والجماعة لمحمد بن عبدالهادي المصري ص٥١.

(٢) لسان العرب، مادة (خلف).

(٣) ينظر الفتوى الحموية لابن تيمية ص ١٤، ولوامع الأنوار ص ٢٤.

(٤) سبق تخريجه عند تعريف (أهل السنة والجماعة).

﴿لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١١٠]، فأول من يدخل في هاتين التزكيتين: الصحابة؛ لأن القرآن نزل على النبي صلى الله عليه وسلّم مخاطباً جماعة المؤمنين به، والصحابة كانوا أول المؤمنين به، وكانوا معه وقت نزول القرآن، فهم أول المخاطبين بهما، وأول من يدخل فيهما(١).

كما أن أهل السنة ينتسبون إلى مذهب السلف، ولذلك يقال لمن يتبع مذهب السلف (**سلفي**) (٢)، أو (**على عقيدة السلف الصالح**)(٣)، أو (**من أتباع السلف الصالح**) (٤)، وهذه التسمية موافقة في المعنى لتسميتهم بـ(**أهل السنة**) لأن عقيدة السلف الصالح أصحاب النبي **صلى الله عليه وسلم** ومن سار على نهجهم هي ما كان عليه النبي صلى الله عليه وسلّم.

---

(١) أما ما رواه الترمذي (٢٦٤١)، والحاكم ١/ ١٢٠، واللالكائي (١٤٧)، وابن بطة العكبري (٢٦٤، ٢٦٥)، والآجري ص١٥، ١٦ من طرق عن عبدالرحمن بن زياد بن أنعم، عن عبدالله بن يزيد، عن عبدالله بن عمرو: أن النبي صلى الله عليه وسبم لما سُئل عن الفرقة الناجية قال: «منْ كان على مثل ما أنا عليه وأصحابي». فسنده ضعيف؛ لأن عبدالرحمن بن زياد ضعيف، ولهذا قال الترمذي: «هذا حديث مفسر غريب لا نعرفه مثل هذا إلا من هذا الوجه»، ولـه شاهد لا يفرح به، رواه بحشل في تاريخ واسط ص٩٦، والعقيلي في الضعفاء ٢/ ٢٦٢، والطبراني في الصغير ١/ ٢٥٦ من طريق عبدالله بن سفيان، عن يحيى بن سعيد، عن أنس، وسنده ضعيف جدا؛ لأن تفرد عبدالله بن سفيان، وهو مجهول، لم يوثقه سوى ابن حبان في الثقات بروايته عن يحي بن سعيد مع كثرة طلابه يجعل روايته غريبة لا يعتضد بها.

(٢) ينظر معجم الشيوخ للذهبي ٢/ ٢٨٠، ٣٦٩، وشرح الواسطية للشيخ محمد بن عثيمين ١/ ٥٤، وحكم الانتماء للشيخ بكر أبو زيد ص٤٦، ورسالة: نظرات وتعقيبات على كتاب السلفية للشيخ د. صالح الفوزان، ورسالة: مجمل أصول أهل السنة والجماعة للدكتور ناصر العقل ص٥، ٦.

(٣) ينظر معجم الشيوخ للذهبي ١/ ٣٤.

(٤) ينظر رسالة (نظرات وتعقيبات على كتاب السلفية) ص١٥.

أما من سار على منهج الخلف، فيقال لـه: (خلفي)[1]. و(الخلف) يقرون بهذه التسمية، بل إن كثيراً منهم يجترئ فيفضل مذهب الخلف على مذهب السلف[2] الذين في مقدمتهم أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، وهذا اعتراف صريح منهم بمخالفة طريقتهم لطريقة أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، والتي كان عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم، وكفى بهذا اعترافاً بالانحراف عن العقيدة الصحيحة[3].

---

(١) حكم الانتماء ص٤٦.

(٢) ينظر: شرح الجوهرة ص٩١. وقد ألف الحافظ ابن رجب في الرد عليهم رسالة (بيان فضل علم السلف على علم الخلف)، وهي مطبوعة، وينظر: الحموية ص١٣، ومقدمة شرح الطحاوية ص٢١، ولوامع الأنوار ص٢٠، ٢٥.

(٣) قال الإمام ابن تيمية كما في مجموع الفتاوى ٤/١٥٦-١٥٩: "إن كثيراً من أتباع أبي الحسن الأشعري يصرحون بمخالفة السلف، في مثل مسألة الإيمان، ومسألة تأويل الآيات والأحاديث - يقولون: (مذهب السلف: أن الإيمان قول وعمل يزيد وينقص. وأما المتكلمون من أصحابنا: فمذهبهم كيت وكيت)، وكذلك يقولون: (مذهب السلف: أن هذه الآيات والأحاديث الواردة في الصفات لا تتأول، والمتكلمون يريدون تأويلها إما وجوباً وإما جوازا)، ويذكرون الخلاف بين السلف وبين أصحابهم المتكلمين. هذا منطوق ألسنتهم ومسطور كتبهم. أفلا عاقل يعتبر؟ ومغرور يزدجر؟: أن السلف ثبت عنهم ذلك حتى بتصريح المخالف، ثم يُحدثُ مقالة تخرج عنهم، أليس هذا صريحاً: أن السلف كانوا ضالين عن التوحيد والتنزيه، وعلمه المتأخرون؟ وهذا فاسد بضرورة العلم الصحيح والدين المتين. وأيضاً فقد ينصر المتكلمون أقوال السلف تارة وأقوال المتكلمين تارة، كما يفعله غير واحد مثل أبي المعالي الجويني، وأبي حامد الغزالي، والرازي وغيرهم. ولازم المذهب الذي ينصرونه تارة أنه هو المعتمد. فلا يثبتون على دين واحد، وتغلب عليهم الشكوك. وهذا عادة الله فيمن أعرض عن الكتاب والسنة. وتارة يجعلون إخوانهم المتأخرين أحذق وأعلم من السلف، ويقولون: (طريقة السلف أسلم، وطريقة هؤلاء أعلم وأحكم)، فيصفون إخوانهم بالفضيلة في العلم والبيان والتحقيق والعرفان، والسلف بالنقص في ذلك والتقصير فيه، أو الخطأ والجهل. وغايتهم عندهم: أن يقيموا أعذارهم في التقصير والتفريط. ولا ريب أن هذا شعبة من الرفض، فإنه وإن =

المسألة الثانية: خصائص العقيدة الإسلامية.

الخصائص: جمع خصيصة.

والخصيصة: هي الصفة الحسنة التي يتميّز بها الشيء ولا يشاركه فيها غيره.

= لم يكن تكفيراً للسلف ـ كما يقوله من يقوله من الرافضة والخوارج - ولا تفسيقاً لهم - كما يقوله من يقوله من المعتزلة والزيدية وغيرهم – كان تجهيلاً لهم وتخطئة وتضليلاً، ونسبة لهم إلى الذنوب والمعاصي، وإن لم يكن فسقاً، فزعماً: أن أهل القرون المفضولة في الشريعة أعلم وأفضل من أهل القرون الفاضلة.

ومن المعلوم بالضرورة لمن تدبر الكتاب والسنة، وما اتفق عليه أهل السنة والجماعة من جميع الطوائف: أن خير قرون هذه الأمة – في الأعمال والأقوال، والاعتقاد وغيرها من كل فضيلة أن خيرها -: القرن الأول، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم. كما ثبت ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم من غير وجه، وأنهم أفضل من الخلف في كل فضيلة: من علم، وعمل، وإيمان، وعقل، ودين، وبيان، وعبادة، وأنهم أولى بالبيان لكل مشكل. هذا لا يدفعه إلا من كابر المعلوم بالضرورة من دين الإسلام، وأضله الله على علم، كما قال عبدالله بن مسعود رضي الله عنه: (من كان منكم مستناً فليستن بمن قد مات، فإن الحي لا يُؤمن عليه الفتنة، أولئك أصحاب محمد: أبر هذه الأمة قلوباً، وأعمقها علما، وأقلها تكلفا، قوم اختارهم الله لصحبة نبيه، وإقامة دينه، فاعرفوا لهم حقهم، وتمسكوا بهديهم، فإنهم كانوا على الهدى المستقيم)، وقال غيره: (عليكم بآثار من سلف فإنهم جاءوا بما يكفي وما يشفي، ولم يحدث بعدهم خير كامن لم يعلموه).

هذا، وقد قال صلى الله عليه وسلّم: **«لا يأتي زمان إلا والذي بعده شر منه حتى تلقوا ربكم»**، فكيف يحدث لنا زمان فيه الخير في أعظم المعلومات وهو معرفة الله تعالى؟ هذا لا يكون أبداً.

وما أحسن ما قال الشافعي رحمه الله في رسالته: (هم فوقنا في كل علم وعقل ودين وفضل، وكل سبب ينال به علم أو يدرك به هدى، ورأيهم لنا خير من رأينا لأنفسنا).

وأيضاً فيقال لهؤلاء الجهمية الكلابية كيف تَدَعُون طريقة السلف، وغاية ما عند السلف: أن يكونوا موافقين لرسول الله صلى الله عليه وسلّم؟ فإن عامة ما عند السلف من العلم والإيمان: هو ما استفادوه من نبيهم صلى الله عليه وسلّم، الذي أخرجهم به الله من الظلمات إلى النور، وهداهم به إلى صراط العزيز الحميد". **أ.هـ كلامه** ـ رحمه الله ـ مع اختصار يسير.

وخصائص العقيدة الإسلامية كثيرة، نكتفي بذكر ثلاث منها:

١ - أنها عقيدة غيبية:

الغيب: ما غاب عن الحس، فلا يدرك بشيء من الحواس الخمس: السمع والبصر واللمس والشم والذوق.

وعليه فإن جميع أمور العقيدة الإسلامية ومسائلها التي يجب على العبد أن يؤمن بها ويعتقدها من الغيب، كالإيمان بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر، والقدر، وعذاب القبر ونعيمه، وغير ذلك من أمور الغيب التي يُعتَمَد في الإيمان بها على ما جاء في كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلّم.

وقد أثنى الله تعالى على الذين يؤمنون بالغيب، فقال سبحانه وتعالى في صدر سورة البقرة: ﴿الٓمٓ ۝١ ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ ۝٢ ٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡغَيۡبِ﴾ الآية.

٢ - أنها عقيدة شاملة:

ويتضح شمول العقيدة في الأمور الثلاثة الآتية:

الأول: شمول العبادة، فالعبادة: اسم جامع لكل ما يحبه الله ويرضاه من الأقوال والأفعال الظاهرة والباطنة.

فالعبادة تشمل العبادات القلبية، كالمحبة، والخوف، والرجاء، والتوكل، وتشمل العبادات القولية كالذكر والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وقراءة القرآن، وتشمل العبادات الفعلية كالصلاة والصوم، والحج، وتشمل العبادات المالية، كالزكاة، وصدقة التطوع.

وتشمل كذلك الشريعة كلها، فإن العبد إذا اجتنب المحرمات، وفعل الواجبات والمندوبات والمباحات مبتغيا بذلك وجه الله تعالى كان فعله ذلك عبادة يثاب عليها. وسيأتي الكلام على هذه المسألة بشيء من التفصيل عند الكلام على توحيد الألوهية.

الثاني: أنها تشمل علاقة العبد بربه، وعلاقة الإنسان بغيره من البشر، وذلك في مباحث التوحيد بأنواعه الثلاثة، وفي مبحث الولاء والبراء، وغيرها.

الثالث: أنها تشمل حال الإنسان في الحياة الدنيا، وفي الحياة البرزخية (القبر)، وفي الحياة الأخروية.

٣- أنها عقيدة توقيفية:

فعقيدة الإسلام موقوفة على كتاب الله، وما صح من سنة رسوله محمد بن عبدالله صلى الله عليه وسلّم، فليست محلاً للاجتهاد، لأن مصادرها توقيفية.

وذلك أن العقيدة الصحيحة لابد فيها من اليقين الجازم، فلابد أن تكون مصادرها مجزوماً بصحتها، وهذا لا يوجد إلا في كتاب الله وما صح من سنة رسوله صلى الله عليه وسلّم.

وعليه فإن جميع المصادر الظنية، كالقياس والعقل البشري لا يصح أن تكون مصادر للعقيدة، فمن جعل شيئاً منها مصدراً للعقيدة فقد جانب الصواب، وجعل العقيدة محلاً للاجتهاد البشري الذي يخطئ ويصيب.

ولذلك أخطأ أهل الكلام كالجهمية، والمعتزلة، والأشاعرة، حينما جعلوا العقل مصدراً من مصادر العقيدة، وقدموه على النصوص الشرعية، حتى أصبح

القرآن والسنة عندهم تابعين للعقل البشري، وهذا فيه نوع استهانة بكتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلّم، كما أنهم بهذه الطريقة جعلوا عقيدة الإسلام خاضعة لآراء البشر واجتهاداتهم العقلية.

والحق أن العقل مؤيد للنصوص الشرعية، فالعقل الصريح يؤيد النص الصحيح، ولا يعارضه، وما توهمه المعطلة والمؤولة من التعارض بينهما فهو بسبب قصور عقول البشر، ولذلك فإن ما قد يراه أحدهم متعارضاً قد لا يراه الآخر كذلك، وهكذا(١).

وعليه فإن العقل يعتبر مؤيداً للنصوص الشرعية في باب العقائد وغيرها، وليس مصدراً مستقلاً للعقيدة، فلا يجوز أن يستقل بالنظر في أمور الغيب، ولا فيما لا يحيط به علماً، والبشر لا يحيطون علماً بالله ولا بصفاته، كما قال تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا ﴿١١٠﴾﴾ [طه: ١١٠] (٢).

المسألة الثالثة: وسطية أهل السنة والجماعة بين فرق الضلال:

عقيدة أهل السنة والجماعة - والتي هي عقيدة الإسلام الصحيحة - وسط

---

(١) قال الإمام ابن تيمية عند كلامه على مذهب المؤولة: «ويكفيك دليلاً على فساد قول هؤلاء: أنه ليس لواحد منهم قاعدة مستمرة فيما يحيله العقل، بل منهم من يزعم أن العقل جوز وأوجب ما يدعي الآخر أن العقل أحاله. فياليت شعري بأي عقل يوزن الكتاب والسنة؟ فرضي الله عن الإمام مالك بن أنس حيث قال: أَوَكلما جاءنا رجل أجدل من رجل تركنا ما جاء به جبريل إلى محمد صلى الله عليه وسلم لجدل هؤلاء». ينظر مجموع فتاوى ابن تيمية ٥/ ٢٩.

(٢) ينظر شرح العقيدة الطحاوية ص٢١٨ -٢٢١، الجواب الصحيح ٣/ ١٣٠-١٣٦، رسالة العقيدة السلفية في كلام رب البرية ص١٩-٢٢، وينظر ما يأتي في آخر الكلام على الوسطية في الأسماء والصفات.

بين عقائد فرق الضلال المنتسبة إلى دين الإسلام، فهي في كل باب من أبواب العقيدة وسط بين فريقين آراؤهما متضادة، أحدهما غلا في هذا الباب والآخر قصر فيه، أحدهما أفرط والثاني فرط، فهي حق بين باطلين: فأهل السنة وسط - أي عدول خيار - بين طرفين منحرفين، في جميع أمورهم.

وسأذكر خمسة أصول عقدية كان أهل السنة والجماعة وسطاً فيها بين فرق الأمة:

الأصل الأول: باب العبادات:

توسط أهل السنة في هذا الباب بين الرافضة والصوفية وبين الدروز والنصيريين(١).

فالرافضة والصوفية يعبدون الله بما لم يشرعه من الأذكار والتوسلات، وإقامة الأعياد والاحتفالات البدعية، والبناء على القبور والصلاة عندها والطواف بها والذبح عندها، وغلاتهم يعبدون أصحاب القبور بالذبح لهم أو دعائهم أن يجلبوا لهم مرغوباً أو يدفعوا عنهم مرهوباً.

والدروز والنصيريون - الذين يسمون العلويين - تركوا عبادة الله بالكلية فلا يصلون ولا يصومون ولا يزكون ولا يحجون... الخ.

---

(١) الدروز والنصيريون فرقتان توجدان في بلاد الشام ـ سوريا ولبنان وفلسطين ـ ومن عقائد النصيريين: أنهم يؤلِّهون علي بن أبي طالب، ومن عقائد الدروز: أنهم يؤلهون الحاكم بأمر الله العبيدي، ولهذا فقد ذكر أهل العلم أنهم مرتدون خارجون من الملة، وأنهم في حقيقة الأمر ليسوا من المسلمين، وإن انتسبوا إلى الإسلام. وينظر ما يأتي في النفاق الأكبر في مبحث (صفات المنافقين) إن شاء الله تعالى.

أما أهل السنة والجماعة فيعبدون الله بما جاء في كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلّم، فلم يتركوا ما أوجب الله عليهم من العبادات، ولم يبتدعوا عبادات من تلقاء أنفسهم، عملاً بقول النبي صلى الله عليه وسلّم: «**من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد**». متفق عليه(١)، وفي رواية لمسلم: «**من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد**»(٢)، وقوله عليه الصلاة والسلام في خطبته: «**أما بعد، فإن خير الحديث كتاب الله، وخير الهدي هدي محمد، وشر الأمور محدثاتها، وكل بدعة ضلالة**». رواه مسلم(٣).

الأصل الثاني: باب أسماء الله وصفاته:

توسَّط أهل السنة والجماعة في هذا الباب بين المعطلة، وبين الممثلة.

فمن المعطلة من ينكر **الأسماء والصفات**، كالجهمية.

ومنهم من ينكر **الصفات** كالمعتزلة.

ومنهم من ينكر **أكثر الصفات**، ويؤولها كالأشاعرة، اعتماداً منهم على العقول البشرية القاصرة، وتقديماً لها على كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلّم، فيعرضون النصوص الشرعية على عقولهم فما قبلته قبلوه، وما أنكرته ردوه أو أوَّلُوه، وعدّوا ذلك تنزيهاً، فجعلوا النصوص محكوماً عليها، لا حاكمة على غيرها، فيجعلون العقل وحده أصل علمهم، ويجعلون القرآن والسنة تابعين له، والمعقولات عندهم هي الأصول الكلية الأولية، المستغنية بنفسها عن

---

(١) صحيح البخاري (٢٦٩٧)، وصحيح مسلم (١٧١٨).

(٢) صحيح مسلم الموضع السابق.

(٣) صحيح مسلم، حديث (٨٦٧).

النصوص الشرعية.

ولذلك حكموا بوجوب أشياء، وامتناع أشياء أخرى في حق الله تعالى، لحجج عقلية في نظرهم، اعتقدوها حقاً، وهي خطأ مجانب للصواب، وعارضوا بها نصوص القرآن وسنة المعصوم صلى الله عليه وسلّم، حتى قال قائلهم:

وكُلّ نصٍّ أَوهَمَ التشبيها(١) أَوِّلْهُ أو فَوِّضْ ورُمْ تنزيها(٢)

---

(١) السبب الذي أوقع المؤولة في التأويل هو أنهم قاسوا صفات الخالق جل وعلا على صفات المخلوقين، فقالوا: إن أثبتنا هذه الصفات فقد شبهنا الله بخلقه، فحملهم ذلك على تأويل أكثر صفات الله تعالى الثابتة في القرآن والسنة، وهذا خطأ ظاهر، فالله جل وعلا يقول: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾، فلله تعالى صفات تليق بجلاله وعظمته وكبريائه، وللمخلوق صفات تليق بفقره وذله وضعفه، فلا يلزم من إثبات صفة لله لها نظير في الاسم عند المخلوقات أن تكون مماثلة لها، فإذا كان قد ثبت في القرآن أن الأيدي والأرجل والجلود تتكلم يوم القيامة، وثبت في السنة أن الحجر كان يُسَلِّم على النبي صلىٰ الله عليه وسلم ولم يلزم من ذلك أن يكون لها لسان أو نحوه مما يتكلم به الإنسان، فإذا لم يلزم من هذا الإثبات المماثلة بين المخلوقات فهي في حق الباري الذي ليس كمثله شيء أبعد وأبعد، ولله المثل الأعلى، فصفات الله تعالى لا تماثل صفات المخلوقين. ينظر التوحيد لابن خزيمة ١/ ٥٧-١١٧، مجموع فتاوى ابن تيمية ٥/ ٢٧، شرح الطحاوية ص٥٧-٦٨.

(٢) ينظر جوهرة التوحيد لإبراهيم اللقاني الأشعري مع شرحها تحفة المريد للبيجوري ص٩١. فهم يردون النص ويؤولونه عن معناه الحقيقي المتبادر منه إلى معنى بعيد، بدون دليل من قرآن أو سنة، فيقولون: ليس المراد المعنى الذي يدل عليه ظاهر النص، وإنما الحق ما علمناه بعقولنا، ثم يجتهدون في تأويل هذه النصوص إلى ما يوافق رأيهم بأنواع التأويلات، ولهذا كان أكثرهم لا يجزمون بالتأويل، بل يقولون: يجوز أن يراد كذا ويجوز أن يراد كذا، وقد يختلفون في تأويل بعض الصفات اختلافاً كثيراً. فهم يقولون: إن النبي صلىٰ الله عليه وسلم لم يبين المراد من النص، بل نحن عرفنا الحق بعقولنا. وفي هذا اتهام للنبي صلىٰ الله عليه وسلم بأنه لم يبين القرآن الذي أرسله الله من أجل أن يبينه للناس، كما قال تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤] ويرون أن النبي صلى الله عليه وسلم تكلم في باب صفات الله تعالى بكلام =

والممثلة يضربون لله الأمثال، ويدعون أن صفات الله تعالى تماثل صفات المخلوقين، كقول بعضهم: «يد الله كيدي» و«سمع الله كسمعي» تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً.

فهدى الله أهل السنة والجماعة للقول الحق والوسط في هذا الباب، والذي دل عليه كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلّم، فآمنوا بجميع أسماء الله وصفاته الثابتة في النصوص الشرعية، فيصفون الله تعالى بما وصف به نفسه، وبما وصفه به أعرف الخلق به رسوله محمد بن عبدالله صلى الله عليه وسلّم من غير تعطيل ولا تأويل ومن غير تمثيل ولا تكييف، ويؤمنون بأنها صفات حقيقية، تليق بجلال الله تعالى، ولا تماثل صفات المخلوقين، عملاً بقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾ [الشورى: ١١].

فأهل السنة يعتمدون على النصوص الشرعية، ويقدمونها على العقول البشرية، ويجعلون العقل البشري وسيلة لفهم النصوص الشرعية، وشرطاً في معرفة العلوم، وكمال وصلاح الأعمال، وبه يكمل العلم والعمل، لكنه ليس مستقلاً بذلك، فهم قد توسطوا في أمر العقل أيضاً، فلم يقدموه على النصوص كما فعل أهل الكلام من المعتزلة والأشاعرة وغيرهم، ولم يهملوه ويذموه كما يفعل كثير من المتصوفة، الذين يعيبون العقل، ويقرون من الأمور ما يكذب به

= المراد منه غير معناه الحقيقي المتبادر، ولم يبين ذلك للناس، وأن السلف من الصحابة ومن جاء بعدهم لم يفهموه ولم يبينوه للناس، حتى جاء الأشعري ومن بعده ممن سار على طريقته ففهموه وبينوه للناس. وهذا قول ظاهر البطلان، وفيه من الاتهام للنبي صلى الله عليه وسلّم بالتقصير في تبليغ الرسالة ما لا يخفى.

صريح العقل، ويُصَدِّقون بأمور يعلم العقل الصريح بطلانها ممن لم يعلم صدقة(١).

الأصل الثالث: باب القضاء والقدر:

توسط أهل السنة والجماعة في هذا الباب بين القدرية والجبرية.

فالقدرية نفوا القدر، فقالوا: إن أفعال العباد وطاعاتهم ومعاصيهم لم تدخل تحت قضاء الله وقدره، فالله تعالى على زعمهم لم يخلق أفعال العباد ولا شاءها منهم، بل العباد مستقلون بأفعالهم، فالعبد على زعمهم هو الخالق لفعله، وهو المريد له إرادة مستقلة، فأثبتوا خالقاً مع الله سبحانه، وهذا إشراك في الربوبية، ففيهم شبه من المجوس الذين قالوا بأن للكون خالقين، فهم (مجوس هذه الأمة).

والجبرية غلوا في إثبات القدر، فقالوا: إن العبد مجبور على فعله، فهو كالريشة في الهواء لا فعل له ولا قدرة ولا مشيئة.

فهدى اللهُ أهلَ السنة والجماعة للقول الحق والوسط في هذا الباب، فأثبتوا أن العباد فاعلون حقيقة، وأن أفعالهم تُنسب إليهم على جهة الحقيقة، وأن فعل العبد واقع بتقدير الله ومشيئته وخلقه، فالله تعالى خالق العباد وخالق أفعالهم، كما قال سبحانه: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴿٩٦﴾﴾ [الصافات: ٩٦]. كما أن

---

(١) ينظر آخر العقيدة الطحاوية مع شرحها لابن أبي العز الحنفي ص ٧٨٦-٨٠٣، ومجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ٣/ ١٦٨، ٣٣٨، ٣٧٣ و٥/ ٥-٤٥، ودرء تعارض العقل والنقل ١/ ١٢، ٢٠، ١٠٥، ١٣٣، ومنهاج السنة ٢/ ١٠٣ - ٦٥٠، والعقيدة الواسطية مع شرحها للشيخ ابن عثيمين ٢/ ٦٣-٦٧، والتنبيهات السنية ص١٩١-٢٠٦.

للعباد مشيئة تحت مشيئة الله، كما قال تعالى: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٢٩﴾﴾ [التكوير: ٢٩]

ومع ذلك فقد أمر الله العباد بطاعته، وطاعة رسله، ونهاهم عن معصيته، وهو سبحانه يحب المتقين، ولا يرضى عن الفاسقين، وقد أقام الله الحجة على العباد بإرسال الرسل وإنزال الكتب، فمن أطاع، أطاع عن بينة واختيار، فيستحق الثواب الحسن، ومن عصى، عصى عن بينة واختيار، فيستحق العقاب ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ ﴿٤٦﴾﴾ [فصلت: ٤٦].

فأهل السنة يؤمنون بمراتب القضاء والقدر الأربع الثابتة في الكتاب والسنة، وهي:

١- **علم الله المحيط بكل شيء**، وأنه تعالى عالم بما كان وما سيكون، وبما سيعمله الخلق قبل أن يخلقهم.

٢- **كتابة الله تعالى لكل ما هوكائن** في اللوح المحفوظ قبل أن يخلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة.

٣- **مشيئة الله النافذة**، وقدرته الشاملة، فما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن، وكل ما يقع في هذا الوجود قد أراده الله قبل وقوعه.

٤- **إن الله خالق كل شيء**، فهو خالق كل عامل وعمله، وكل متحرك وحركته، وكل ساكن وسكونه(١).

---

(١) تنظر المراجع المذكورة في التعليق السابق، وينظر منهاج السنة ٣/ ٥-٢٧٦، شفاء العليل في القضاء والقدر والحكمة والتعليل ١/ ٩١-١٧٩، شرح الطحاوية ص٣١٧-٣٦٤، معارج القبول =

وقد نظم بعضهم هذه المراتب بقوله:

علـــم كتابـــة مولانـــا مشيئـــته كـــذاك خلـــقٌ وإيجـــادٌ وتكـــوين

ومن أهم مسائل القضاء والقدر التي يجب على المسلم أن يؤمن بها: أن يؤمن بأن جميع ما قدره الله تعالى حكمة وعدل، وقد ثبت عن عبد الله بن مسعود قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «ما أصاب أحدا قط هم ولا حزن فقال: اللهم إني عبدك ابن عبدك ابن أمتك، ناصيتي بيدك، ماض في حكمك، عدل فيّ قضاؤك، أسألك بكل اسم هو لك سميت به نفسك أو علمته أحدا من خلقك أو أنزلته في كتابك أو استأثرت به في علم الغيب عندك، أن تجعل القرآن ربيع قلبي، ونور صدري، وجلاء حزني، وذهاب همي، إلا أذهب الله همه وحزنه، وأبدله مكانه فرحا»، قال: فقيل: يا رسول الله ألا نتعلمها؟ فقال: «بلى ينبغي لمن سمعها أن يتعلمها»(١)، فهو تعالى يقدر الخير والشر لحكم عظيمة يعلمها، والشر بالنسبة إلى تقديره تعالى حكمة وعدل، فالشر المحض ليس إليه تعالى(٢).

= ٣/ ٩١٧-٩٤٠.

(١) رواه أحمد (٣٧١٢): حدثنا يزيد، أخبرنا فضيل بن مرزوق، حدثنا أبو سلمة الجهني، عن القاسم بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن عبد الله، ورجاله يحتج بهم، عدا الجهني، ففي تعيينه اختلاف، وله طريق آخر عند البزار (١٩٩٤) وغيره، وفيه عبد الرحمن بن إسحاق، وهو ضعيف. وله شاهد عن أبي موسى، رواه ابن السني في عمل اليوم والليلة (٣٣٩) وفي سنده انقطاع، فحديث ابن مسعود حسن بطريقيه وشاهده. وينظر: العلل للدارقطني (٨١٩)، تخريج الذكر والدعاء للشيخ ياسر بن فتحي (١٧٦)، أنيس الساري (٣٦٤).

(٢) قال الحافظ ابن القيم في شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل ٢/ ٦٤ في الباب ٢١: «فتبارك وتعالى عن نسبة الشر إليه بل كل ما نسب إليه فهو خير، والشر إنما صار شرا =

ويدخل في ذلك المعاصي والطاعات، فإن الله تعالى بفضله يوفق المطيع لفعل الطاعة، وبعدله يكل من يشاء من خلقه إلى نفسه، فيقع في المعصية، فيعاقبه تعالى على ذلك بأن يقع في معصية أخرى، وهكذا(١).

فالمؤمن يرضى بقضاء الله وقدره لأنه يؤمن أنه عدل وحكمه - كما سبق بيانه - ويعلم أنما أصابه من مصائب وأمراض وغيرها مما يكره أنه بسبب ما اكتسبه من ذنوب، قال سبحانه: ﴿وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُواْ عَن كَثِيرٍ ﴿٣٠﴾﴾ [الشورى: ٣٠]، وقال تعالى: ﴿مَّآ أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ وَمَآ أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَ﴾ [النساء: ٧٩]، وقال جل وعلا: ﴿مَّنْ عَمِلَ صَٰلِحًا فَلِنَفْسِهِۦ وَمَنْ أَسَآءَ فَعَلَيْهَا وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ ﴿٤٦﴾﴾ [فصلت: ٤٦]، وإذا رضي بقضاء الله وقدره فإنه بإذن الله سيجد السعادة ولذة الإيمان، وقد روى مسلم عن

= لانقطاع نسبته وإضافته إليه، فلو أضيف إليه لم يكن شرا كما سيأتي بيانه، وهو سبحانه خالق الخير والشر، فالشر في بعض مخلوقاته لا في خلقه وفعله، وخلقه وفعله وقضاؤه وقدره خير كله ولهذا تنزه سبحانه عن الظلم الذي حقيقته وضع الشيء في غير موضعه كما تقدم، فلا يضع الأشياء إلا في مواضعها اللائقة بها وذلك خير كله، والشر وضع الشيء في غير محله فإذا وضع في محله لم يكن شرا، فعلم أن الشر ليس إليه وأسماؤه الحسنى تشهد بذلك».

(١) قال ابن القيم في شفاء العليل الباب ٢٧، ج ٢ ص ٢٧٥، ٢٧٦: «فإن قيل فالقضاء بالجزاء عدل إذ هو عقوبة على الذنب فيكون القضاء بالذنب عدلا على أصول أهل السنة... قيل نعم كل قضائه عدل في عبده، فإنه وضع له في موضعه الذي لا يحسن في غيره، فإنه وضع العقوبة ووضع القضاء بسببها وموجبها في موضعه، فإنه سبحانه كما يجازي بالعقوبة فإنه يعاقب بنفس قضاء الذنب، فيكون حكمه بالذنب عقوبة على ذنب سابق، فإن الذنوب تكسب بعضها بعضا، وذلك الذنب السابق عقوبة على غفلته عن ربه وإعراضه عنه، وتلك الغفلة والإعراض هي في أصل الجبلة والنشأة، فمن أراد أن يكمله أقبل بقلبه إليه وجذبه إليه وألهمه رشده وألقى فيه أسباب الخير، ومن لم يرد أن يكمله تركه وطبعه وخلى بينه وبين نفسه، لأنه لا يصلح للتكميل وليس محله أهلا ولا قابلا لما وضع فيه من الخير، وها هنا انتهى علم العباد».

العباس بن عبد المطلب أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «ذاق طعم الإيمان من رضي بالله ربا وبالإسلام دينا وبمحمد رسولا»(١).

هذا وللإيمان بالقضاء والقدر ثمرات وفوائد، أهمها:

أولاً: تكميل الإيمان بالله تعالى، فالقدر قدر الله، فالإيمان به من تمام الإيمان بالله تعالى.

ثانياً: استكمال أركان الإيمان؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم ذكره ضمن أركان الإيمان في حديث جبريل المشهور.

ثالثاً: إن الإنسان يعيش حياة سعيدة، فلا يتكدر عيشه ولا يأكل نفسه بالحسرات إذا أصابه مكروه، ولا يحزن إذا فاته أمر يحبه؛ لأنه إذا علم أنه من الله رضي واطمأن وعرف أن ما أصابه لم يكن ليخطئه وما أخطأه لم يكن ليصيبه.

قال الله تعالى: ﴿مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا فِيٓ أَنفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَٰبٍ مِّن قَبْلِ أَن نَّبْرَأَهَآ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ ﴿٢٢﴾ لِّكَيْلَا تَأْسَوْا۟ عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ وَلَا تَفْرَحُوا۟ بِمَآ ءَاتَىٰكُمْ ۗ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ ﴿٢٣﴾﴾ [الحديد: ٢٢، ٢٣].

وروى مسلم في صحيحه عن صهيب قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «عجباً لأمر المؤمن، إن أمره كله خير، وليس ذاك لأحد إلا للمؤمن، إن أصابته سراء شكر، فكان خيرا له، وإن أصابته ضراء صبر، فكان خيرا له»(٢).

وثبت عن أبى حفصة قال: قال عبادة بن الصامت لابنه: يا بني إنك لن

---

(١) صحيح مسلم (١٦٠).

(٢) صحيح مسلم (٢٩٩٩).

تجد طعم حقيقة الإيمان حتى تعلم أن ما أصابك لم يكن ليخطئك وما أخطأك لم يكن ليصيبك، سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلّم يقول: «إن أول ما خلق الله القلم، فقال له: اكتب. قال: رب وماذا أكتب؟ قال: اكتب مقادير كل شيء حتى تقوم الساعة». يا بني إني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلّم صلى الله عليه وسلّم يقول: «من مات على غير هذا فليس منى»(١).

---

(١) رواه أبو داود (٤٧٠٠): حدثنا جعفر بن مسافر الهذلى، حدثنا يحيى بن حسان، حدثنا الوليد بن رباح، عن إبراهيم بن أبي عبلة، عن أبي حفصة به. وإبراهيم ثقة، والوليد وثقه أبو زرعة، وأبو حفصة لم يوثقه سوى ابن حبان ٤/ ١٩٠، وذكره في الجرح والتعديل ٣/ ٣٠٠، ولم يجرحه، وقد ذكر في مقدمته أن التابعين الذين لم يجرحوا تقبل روايتهم، ورجح ذلك جمع من الحفاظ. ورواه ابن أبي شيبة (٣٥٩٢٢)، وأحمد (٢٢٧٠٥) وغيرهما من طرق عن معاوية بن صالح الحمصي عن أيوب بن زياد الحمصي ثني عبادة بن الوليد عن أبيه عن جده به. ورجاله يحتج بهم، عدا أيوب، فلم يوثقه سوى ابن حبان. ورواه أحمد (٢٢٧٠٧): حدثنا موسى بن داود، حدثنا ابن لهيعة، عن يزيد بن أبي حبيب، أن الوليد بن عبادة بن الصامت قال: أوصاني أبي. ورواه ابن وهب في القدر (٢٧): أخبرني ابن لهيعة، عن يزيد بن أبي حبيب، عن عبادة بن الصامت.. فذكره. فأسقط الوليد. ورواه ابن أبي عاصم في السنة (١١١): ثنا دحيم حدثنا الوليد بن مسلم عن عثمان بن أبي العاتكة حدثني سليمان بن حبيب المحاربي عن الوليد بن عبادة أن أباه عبادة بن الصامت لما اختصر سأله ابنه عبد الرحمن وقال: يا أبه أوصني قال.. فذكره. ورجاله شاميون ثقات، عدا عثمان هذا، ففيه كلام، وهو ممن يكتب حديثه في الشواهد. وبالجملة: هذه الطرق ضعف كل منها ليس بقوي، فيعضد بعضها بعضاً، فالحديث حسن بمجموع طرقه. وينظر: التاريخ الكبير (٦/ ٩٢)، نزهة الألباب في قول الترمذي «وفي الباب» (٣٢٨٢)، أنيس الساري (١٥٨٦)، وللحديث طرق أخرى فيها غرابة أو شذوذ أو شدة ضعف، فلا يعتضد بها. وله شاهد من حديث أبي بن كعب عند أحمد (٢١٥٨٩)، وأبي داود (٤٦٩٩) من طريق سفيان، عن أبي سنان، عن وهب بن خالد الحمصي عن ابن الديلمي عن حذيفة مرفوعا. وتفرد أبي سنان الكوفي به عن أهل الشام، وكذا تفرد وهب به وهو ليس بمشهور يجعله غريبا، فهو ضعيف لغرابته، ولهذا قال في جامع العلوم والحكم (٢/ ٣٥): "في هذا الحديث نظر، ووهب بن خالد ليس بذلك المشهور بالعلم"، وقد صححه بعض أهل العلم، قال في شفاء العليل (ص ١١٣): =

رابعاً: إن المؤمن الذي يجعل الإيمان بالقضاء والقدر أمام عينيه ويتذكره عند كل عمل يريد أن يقوم به، يحمله ذلك على أن يقتصر عند فعله للأسباب للحصول على ما يريده من جلب مرغوب أو للتخلص من مكروه على الأسباب التي أباحها الله تعالى، فمثلاً عندما يريد الحصول على مال يسلك طرق الكسب المباحة ويجتنب طرق الكسب المحرمة، لأنه يعلم أن ما كتب الله له من المال قبل أن يولد سيأتيه لا محالة وأن مالم يكتب له من المال لن يأتيه ولو بذل كل الأسباب المحرمة للحصول عليه، وكذلك عندما يريد الإنسان العلاج من مرض أو الحصول على وظيفة فإنه يسلك الطرق المباحة، ويجتنب الطرق والوسائل المحرمة، لأنه يعلم أنه لن يحصل له شيء من شفاء أو وظيفة أو غيرهما إلا ما كتب الله له.

وقد ثبت عن عبد الله بن عباس أنه ركب خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم يوما، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم: «يا غلام، إني معلمك كلمات: احفظ الله يحفظك، احفظ الله تجده تجاهك، وإذا سألت فاسأل الله، وإذا استعنت فاستعن بالله، واعلم أن الأمة لو اجتمعوا على أن ينفعوك، لم ينفعوك إلا بشيء قد كتبه الله لك، ولو اجتمعوا على أن يضروك، لم يضروك إلا بشيء قد كتبه الله عليك، رفعت الأقلام، وجفت الصحف»(١).

= "حديث صحيح".

(١) رواه أحمد (٢٦٦٩): حدثنا يونس، حدثنا ليث، ورواه الترمذي (٢٥١٦) من طريق الليث وابن لهيعة، كلاهما عن قيس بن الحجاج، عن حنش الصنعاني، عن عبد الله بن عباس. وسنده حسن. رجاله شاميون محتج بهم، وله طرق أخرى تقويه. وقال الترمذي: "هذا حديث حسن صحيح"، وقال ابن رجب في جامع العلوم (١/ ٤٦٠، ٤٦١): "روي هذا الحديث عن ابن =

وثبت عن عبد الله بن مسعود – رضي الله عنه – أنه قال: "إذا طلب أحدكم الحاجة فليطلبها طلبا يسيرا، فإنما له ما قدر له، ولا يأتي أحدكم صاحبه فيمدحه فيقطع ظهره" (١).

خامساً: إن المسلم لا يعجب بنفسه عند حصول مراده، فلا يقول: حصل هذا الشيء بسبب مهارتي وذكائي؛ لأنه يعلم أن حصوله نعمة وتفضل من الله تعالى، وأن الله سبحانه قد قدر وشاء أنْ يحصل له هذا الشيء في هذا الوقت وكتبه تعالى له وهو في بطن أمه، وقدر له تعالى أسباباً لحصوله.

سادساً: إن المسلم لا يخاف من قطع رزقه ولا من الموت عند قيامه بما أوجبه الله تعالى عليه من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ومن الجهاد بالنفس؛ لأنه يعلم أنه لن يصيبه إلا ما كتب الله أن يصيبه، وأن ما لم يقدره تعالى عليه فلن يصيبه ولو اجتمع الخلق كلهم لإيقاع ذلك عليه، وقد نسب إلى أمير المؤمنين علي بن أبي طالب أنه كان يقول عند القتال:

= عباس من طرق كثيرة من رواية ابنه علي ومولاه عكرمة، وعطاء بن أبي رباح، وعمرو بن دينار، وعبيد الله بن عبد الله، وعمر مولى غفرة، وابن أبي مليكة وغيرهم. وأصح الطرق كلها طريق حنش الصنعاني التي خرجها الترمذي، كذا قال ابن منده وغيره.. وقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه وصى ابن عباس بهذه الوصية من حديث علي بن أبي طالب، وأبي سعيد الخدري، وسهل بن سعد، وعبد الله بن جعفر، وفي أسانيدها كلها ضعف، وذكر العقيلي أن أسانيد الحديث كلها لينة، وبعضها أصلح من بعض، وبكل حال، فطريق حنش التي خرجها الترمذي حسنة جيدة"، وقال الحافظ ابن حجر: "إسناده حسن"، وينظر: أنيس الساري (٢٤٧).

(١) رواه البخاري في الأدب المفرد (٧٨٠)، والطبراني (٨٧٩١) بسند صحيح، ورواه ابن أبي شيبة (٢٦٧٨٩) بلفظ "إذا طلب أحدكم الحاجة فليطلبها طلبا يسيرا، ولا يأتي الرجل فيثني عليه في وجهه فيقطع ظهره فلا يمنعه شيئا".

مـن أي يـومَيّ مـن المـوت أفـر أيـومَ لـم يـقدر أم يـوم قُـدر[1]
يـــوم لا قـــدر لا أرهـبـــه ومـن المقـدور لا ينجـو الحـذر

الأصل الرابع: باب الوعد والوعيد:

توسط أهل السنة والجماعة في هذا الباب بين الوعيدية وبين المرجئة.

فالوعيدية يغلبون نصوص الوعيد على نصوص الوعد، ومنهم الخوارج الذين يرون أن فاعل الكبيرة من المسلمين كالزاني وشارب الخمر كافر مخلد في النار.

ومن عقائد الخوارج كذلك: أنهم يرون أن من وقع من ولاة الأمر في معصية من كبائر الذنوب وجب الخروج عليه، ولهذا خرجوا على الخليفة الراشد علي بن أبي طالب، وقتلوه – رضي الله عنه –[2]، وخرجوا على الدولتين

---

(١) ينظر: وقعة صفين لنصر بن مزاحم ١/ ٣٩٥، مروج الذهب ١/ ٣٢٨.
وينظر في هذه الثمرات: مجموع فتاوى شيخنا محمد بن عثيمين ٥/ ١٤١، القضاء والقدر للدكتور عمر الأشقر ص ١٠٩– ١١٢.

(٢) قال أبو محمد ابن حزم في الفصل ٤/ ١٥٦، ١٥٧: «فصحّ يقيناً لا محيد عنه صواب علي في تحكيم الحكمين والرجوع إلى ما أوجبه القرآن، وهو الذي لا يجوز غيره، ولكن أسلاف الخوارج كانوا أعراباً قرأوا القرآن قبل أن يتفقّهوا في السنن الثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولم يكن فيهم أحدٌ من الفقهاء، فأعرضوا عن سائر الصحابة، ولم يقع اختيارهم إلا على عبدالله بن وهب الراسبي – أعرابي بوال على عقبيه لا سابقة له ولا صحبة ولا فقه ولا شهد الله له بخير قط – فمن أضلّ ممن هذه سيرته واختياره، ولكن هذا حق من كان أحد أئمته (ذو خويصرة) الذي بلغ ضعف عقله وقلة دينه إلى تجويره النبي صلى الله عليه وسلم في حكمه والاستدراك عليه، ورأى نفسه أورع من رسول الله صلى الله عليه وسلم، هذا وهو يقر أنه رسول الله إليه وبه اهتدى وبه عرف الدين ولولاه لكان حماراً أو أضل» انتهى كلامه رحمه الله مختصراً مع تعديل يسير لسوء طباعة الأصل المنقول منه.
=

الأموية والعباسية، وحصل بسبب خروجهم حروب قتل فيها من قتل من المسلمين، وأشغلوا بها الخلافتين الأموية والعباسية عن حرب الكفار وعن فتح بلادهم.

ومن فرق الخوارج من يرى أن الإمام إذا وقع في كبيرة يكفر، وأن أفراد رعيته إذا لم ينكروا عليه ولم يخرجوا عليه يكفرون كذلك، ولذلك كفّروا عامة المسلمين في كثير من العصور، وقتلوا منهم من استطاعوا قتله، حتى أنهم قتلوا النساء والأطفال(١).

والمُرجئة غلَّبوا نصوص الرجاء على نصوص الوعيد، فقالوا: إن الإيمان هو التصديق القلبي، وأن الأعمال ليست من الإيمان، فلا يضر مع الإيمان معصية، فالعاصي كالزاني وشارب الخمر لا يستحق دخول النار(٢)، وإيمانه

= فهذه حال أصحاب الجهل المركب، وهم الجهال الذين يرون أنفسهم في كل مسائل العلم أو بعضها من العلماء المجتهدين - ولهذا تجد من سار على طريقة هؤلاء في هذه العصور في بعض مسائل الردة، كتكفير المعين يزدري العلماء ويسفّه آراءهم، ويقول للعلماء: سيروا على طريقتي وخذوا بما أقول وما أعتقد في هذه المسائل وإلا فأنتم ضالون، مع أنك تراه في جل أبواب الفقه كأبواب العبادات والبيوع والنكاح وغيرها يسأل أهل العلم، ويعدّ نفسه فيها من المقلدين، وهو بلا شك كذلك في جميع مسائل العلم، فضلاً عن الحكم على المعيَّن بالكفر، الذي يحتاج إلى اجتهاد من وجهين، كما سيأتي في خاتمة فصل الكفر الأكبر - إن شاء الله تعالى -.

(١) ينظر: الفصل لابن حزم ٤/ ١٥٣-١٩٢، الملل والنحل للشهرستاني ١/ ١٥٤-١٨٤، الفرق بين الفرق للبغدادي ص٥٤-٩٢، الخوارج للدكتور غالب عواجي ص٤٢٢، ٤٢٣، الخوارج لناصر السعوي ص١٤٠، فرق معاصرة للدكتور غالب عواجي ١/ ٢٨٨، ٢٨٩، رسائل ودراسات في الأهواء والافتراق والبدع للدكتور ناصر العقل ٢/ ٩٣-٩٥.

(٢) وقريب من هذه العقيدة: ما يقوله كثير من العصاة المنتسبين إلى الإسلام ويعتقده، فتجد أحدهم يستكثر من المعاصي، فيترك كثيراً من الواجبات ويفعل كثيراً من المعاصي، ثم يتعلق =

كإيمان أبي بكر وعمر رضي الله عنهما.

أما أهل السنة والجماعة فيرون أن المسلم إذا ارتكب معصية من الكبائر لا يخرج من الإسلام، بل هو مسلم ناقص الإيمان، ما دام لم يرتكب شيئاً من المكفرات، فهو مؤمن بإيمانه فاسق بكبيرته، وهو في الآخرة تحت مشيئة الله، إن شاء الله عفا عنه، وإن شاء عذبه حتى يطهره من ذنوبه ثم يدخله الجنة، ولا يخلد في النار إلا من كفر بالله تعالى أو أشرك به.

= ويحتج بأحاديث الوعد، كحديث حذيفة مرفوعا: «من قال: لا إله إلا الله ختم له بها دخل الجنة» رواه أحمد (٢٣٣٢٤)، وهو حديث ضعيف، لانقطاعه، والرواية المتصلة منكرة، فيجاب عن قول هؤلاء بأمرين:

الأمر الأول: أن الإيمان إذا وجد في القلب حقيقة حمل العبد على فعل الواجبات وترّك المحرمات، فكون الإنسان يعرض عن دين الله ولا يعمل به ويصر على معصية الله تعالى فهذا دليل على خلو قلبه من الإيمان، كما سيأتي عند الكلام على كفر الإعراض.

الأمر الثاني: أن هذا الحديث على فرض صحته، ومثله جميع أحاديث الوعد يجب أن يجمع بينها وبين نصوص الوعيد، فمن تعلق بنصوص الوعد ـ وهي نصوص الرجاء ـ وترك نصوص الوعيد فقد ضل، كما فعل المرجئة، وكذلك من تعلق بنصوص الوعيد وترك نصوص الرجاء فقد ضل أيضاً. فنقول لهذا العاصي المتعلق بنصوص الرجاء: يلزمك أن تجمع بين نصوص الرجاء وبين نصوص الوعيد، فيلزمك أن تجمع مثلاً، بين هذا الحديث الذي احتججت به وبين قوله تعالى: ﴿وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ خَٰلِدًا فِيهَا﴾ [النساء: ٩٣] وأن تجمع بينه وبين حديث «لا يدخل الجنة نمام» رواه البخاري (٦٠٥٦)، ومسلم (١٠٥)، فإن قلت: إن من قتل مسلماً مع أنه يقول لا إله إلا الله وختم له بها لا يدخل الجنة، ومن وقع في النميمة وأصر عليها وهو من المسلمين لا يدخل الجنة، فقد ناقضت قولك. ولذلك ينبغي للجاهل أن لا يقول في شرع الله ما لا علم له به، فإن هذا من كبائر الذنوب، ويجب على المسلم أن يعتقد ما دل عليه مجموع النصوص في مرتكب الكبيرة، كما هو عقيدة أهل السنة والجماعة.

فالإيمان عند أهل السنة: قول باللسان واعتقاد بالقلب، وعمل بالجوارح، يزيد بالطاعة، وينقص بالمعصية(١).

كما أن أهل السنة والجماعة يعتقدون أنه يجب على المسلمين السمع والطاعة في المعروف لمن تولَّى أمرهم من المسلمين، سواء تولى الحكم عن طريق الشورى، أو عن طريق القوة والغلبة، أو عن طريق تولية الحاكم الذي قبله له، أو استخلافه له.

ويعتقدون أنه يحرم الخروج عليه سواء كان تقياً أو عاصياً، وأنه لا يجوز الخروج عليه حتى يروا كفراً بواحاً عندهم من الله فيه برهان، قال النووي: «أما الخروج عليهم وقتالهم فحرام بإجماع المسلمين، وإن كانوا فسقة ظالمين، وقد تظاهرت الأحاديث بمعنى ما ذكرته، وأجمع أهل السنة أنه لا ينعزل السلطان بالفسق»(٢).

ومن الأدلة على تحريم الخروج على الأئمة الذين لم يحكم العلماء الراسخون في العلم بكفرهم:

---

(١) تنظر المراجع السابقة المذكورة عند الكلام على الوسطية في الأسماء والصفات، وينظر: شرح العقيدة الطحاوية ص٤٥٩-٥٢٩، الكواكب الدرية ص١٩٢-١٩٤، وينظر: ما يأتي في الباب الأول.

(٢) شرح صحيح مسلم: الإمارة: باب وجوب طاعة الأمراء ١٢/ ٢٢٩، وقال الحافظ ابن حجر في الفتح: الفتن ١٣/ ٧: «أجمع العلماء على وجوب طاعة السلطان المتغلب والجهاد معه..، ولم يستثنوا من ذلك إلا إذا وقع من السلطان الكفر الصريح»، والصواب أن هذا قول الجمهور، فقد كان في المسألة خلاف عن بعض السلف، وممن خالف في ذلك: الحسين بن علي، ومن خرج في وقعة الحرة، ومن خرج مع ابن الأشعث، وغيرهم.

ما رواه مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً: «**عليك السمع والطاعة في عسرك ويسرك، ومنشطك ومكرهك، وأثرة عليك**» (١).

وما رواه البخاري ومسلم عن عبادة بن الصامت، قال: بايعنا رسول الله **صلى الله عليه وسلم** على السمع والطاعة في منشطنا ومكرهنا، وعسرنا ويسرنا وأثرة علينا، وأن لا ننازع الأمر أهله، قال: «**إلا أن تروا كفراً بواحاً عندكم من الله فيه برهان**»(٢).

وما رواه مسلم عن نافع، قال: جاء عبدالله بن عمر إلى عبدالله بن مطيع حين كان من أمر الحرة ما كان زمن يزيد بن معاوية، فقال: اطرحوا لأبي عبدالرحمن وسادة. فقال: إني لم آتك لأجلس، أتيتك لأحدّثك حديثاً، سمعت رسول الله **صلى الله عليه وسلم** يقول: «**من خلع يداً من طاعة لقي الله يوم القيامة لا حجة له، ومن مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية**»(٣).

وما رواه البخاري ومسلم عن ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعاً: «**من كره من أميره شيئاً فليصبر عليه، فإنه ليس أحد من الناس خرج من السلطان**

---

(١) صحيح مسلم: الإمارة، باب وجوب طاعة الأمراء في غير معصية (١٨٣٦)، ومعنى «أثرة»: الاختصاص بأمر دنيوي.

(٢) صحيح البخاري (٧٠٥٦، ٧٠٥٧)، وصحيح مسلم (١٧٠٩).

(٣) صحيح مسلم (١٨٥٠)، ومعنى «**ميتة جاهلية**» كما قال ابن حجر في الفتح في الفتن ١٣/ ٧: «كموت أهل الجاهلية على ضلال، وليس له إمام مُطاع؛ لأنهم كانوا لا يعرفون ذلك، وليس المراد أنه يموت كافراً، بل يموت عاصياً، ويحتمل أن يكون التشبيه على ظاهره، ومعناه: أنه يموت مثل موت الجاهلي، وإن لم يكن هو جاهلياً، أو أن ذلك ورد مورد الزجر والتنفير، وظاهره غير مراد».

شبراً، فمات عليه إلا مات ميتة جاهلية»(١).

وما رواه مسلم عن عوف بن مالك رضي الله عنه مرفوعاً: «خيار أئمتكم الذين تحبونهم ويحبونكم، وتصلّون عليهم ويصلّون عليكم، وشرار أئمتكم الذين تبغضونهم ويبغضونكم، وتلعنونهم ويلعنونكم» قالوا: قلنا: يا رسول الله، أفلا ننابذهم عند ذلك؟ قال: «لا، ما أقاموا فيكم الصلاة، لا ما أقاموا فيكم الصلاة، ألا من ولي عليه والٍ فرآه يأتي شيئاً من معصية الله، فليكره ما يأتي من معصية الله، ولا ينزعن يداً من طاعة»(٢).

وما رواه مسلم عن أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «إنه يستعمل عليكم أمراء فتعرفون وتنكرون، فمن كره فقد برئ، ومن أنكر فقد سلم، ولكن من رضي وتابع»، قالوا: يا رسول الله، ألا نقاتلهم؟ قال: «لا، ما صلّوا» - أي من كره بقلبه وأنكر بقلبه - (٣).

الأصل الخامس: باب أصحاب النبي صلى الله عليه وسلّم:

توسَّط أهل السنة والجماعة في هذا الباب بين الشيعة وبين الخوارج.

فالشيعة -ومنهم الرافضة- غلوا في حق آل البيت كعلي بن أبي طالب وأولاده - رضي الله عنهم - فادعوا أن علياً - رضي الله عنه - معصوم، وأنه يعلم

---

(١) صحيح البخاري (٧٠٥٣)، وصحيح مسلم (١٨٤٩).
(٢) صحيح مسلم (١٨٥٥).
(٣) صحيح مسلم (١٨٥٤).

الغيب، وأنه أفضل من أبي بكر وعمر، ومن غلاتهم من يدعي ألوهيته.

والخوارج جفوا في حق علي ـ رضي الله عنه ـ فكفروه، وكفروا معاوية بن أبي سفيان ـ رضي الله عنهما ـ وكفروا كل من لم يكن على طريقتهم.

كما أن الروافض جفوا في حق أكثر الصحابة، فَسَبُّوهم، وقالوا: إنهم كفار، وأنهم ارتدوا بعد النبي صلى الله عليه وسلّم، حتى أبو بكر وعمر عند بعضهم كانا كافرين، ولا يستثنون من الصحابة إلا آل البيت ونفراً قليلاً، قالوا: إنهم من أولياء آل البيت، كما أنهم يشتمون أمهات المؤمنين، وأفاضل الصحابة، وعلى رأسهم أبوبكر وعمر علانية، لكنهم قد يترضون عنهم ويظهرون موالاتهم لهم تقرباً إلى أهل السنة ومخادعة لهم، لأن من عقائدهم عقيدة التقيّة، فيظهرون لأهل السنة خلاف ما يبطنون(١).

أما أهل السنة والجماعة فيحبون جميع أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، ويترضون عنهم، ويرون أنهم أفضل هذه الأمة بعد نبيها صلى الله عليه وسلم، وأن الله اختارهم لصحبة نبيِّه، ويمسكون عما حصل بينهم من التنازع، ويرون أنهم مجتهدون مأجورون، للمصيب منهم أجران، وللمخطئ أجر واحد على اجتهاده، ويرون أن أفضلهم أبوبكر، ثم عمر، ثم عثمان، ثم علي -رضي الله

(١) قال الإمام ابن تيمية كما في مجموع الفتاوى ٢٨/ ٤٧٧-٤٧٩: «والرافضة كفَّرت أبا بكر وعمر وعثمان وعامة المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان الذين رضي الله عنهم ورضوا عنه، وكفَّروا جماهير أمة محمد صلىٰ الله عليه وسلم من المتقدمين والمتأخرين، ولهذا يعاونون الكفار على الجمهور من المسلمين، فهم أشدّ ضرراً على الدين وأهله، وأبعد عن شرائع الإسلام من الخوارج الحرورية، ولهذا كانوا أكذب فرق الأمة، ولهذا يستعملون التقية التي هي سيما المنافقين واليهود، وهم يوالون اليهود والنصارى والمشركين على المسلمين». انتهى كلامه بحروفه مختصراً.

عنهم أجمعين-، ويحبون آل بيت النبي صلى الله عليه وسلم[1]، ويرون أن لهم حقين: حق الإسلام، وحق القرابة من رسول الله صلى الله عليه وسلم، فيوالونهم، ويترضون عنهم[2].

(١) وهم أقاربه المؤمنون به، الذين تحرم عليهم الصدقة، وهم بنو هاشم، وبنو المطلب، وأزواجه صلىٰ الله عليه وسلم، وقد دل على دخول أزواجه في أهل بيته: قوله تعالى: ﴿يَٰنِسَآءَ ٱلنَّبِيِّ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِّنَ ٱلنِّسَآءِ إِنِ ٱتَّقَيْتُنَّ فَلَا تَخْضَعْنَ بِٱلْقَوْلِ فَيَطْمَعَ ٱلَّذِى فِى قَلْبِهِۦ مَرَضٌ وَقُلْنَ قَوْلًا مَّعْرُوفًا ﴿٣٢﴾ وَقَرْنَ فِى بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ ٱلْأُولَىٰ وَأَقِمْنَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتِينَ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَطِعْنَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا ﴿٣٣﴾﴾ [الأحزاب: ٣٢،٣٣]. قال القرطبي في تفسيره: «فاقتضت الآية أن الزوجات من آل البيت، لأن الآية فيهن والمخاطبة لهن، يدل عليه سياق الكلام»، وقال بنحو قول القرطبي هذا ابن كثير في تفسيره، وابن القيم في جلاء الأفهام ص١١٤، والشوكاني في تفسيره.

(٢) تنظر: المراجع المذكورة عند الكلام على الوسطية في الأسماء والصفات، وينظر العقيدة الطحاوية مع شرحها ص٦٨٩-٧٤١، ومنهاج السنة الأجزاء من ٤ إلى ٨.